قطاع التواصل والعلاقات العامة

بلاغ صحفي رقم 21

جوابا على مقال صحفي صادر بإحدى الجرائد اليومية يوم الثلاثاء 21 يونيو 2015 والذي أصدرت فيه نقابة المراقبين الجويين ادعاءات لا أساس لها من الصحة تهم جوانب متعلقة بتدبير الملاحة الجوية يود المكتب الوطني للمطارات تقديم التوضيحات الضرورية الآتية :

سلامة الملاحة الجوية تشكل إحدى المهام الاستراتيجية التي يضطلع بها المكتب الوطني للمطارات بتوافق تام مع التشريعات الوطنية والدولية المعتمدة من طرف منظمة الطيران المدني الدولي.

ويعترف للمكتب عبر العالم بجدية وخبرة أطره العاملة في هذا المجال، التي تشارك بفعالية في مختلف الهيئات العالمية التابعة لمنظمة الطيران المدني الدولي كمجموعة العمل المتخصصة في توجيه الطرق الجوية (RNDG) إضافة إلى عدد من المجموعات ذات الصبغة التقنية (AEFMP SESAR, PBN...).

من جهة أخرى، وفي إطار المشروع الرامي إلى إدماج الفضاء الجوي المغربي في الفضاء الأوروبي الموحد، الذي يعتبر الهدف المتوخى من المرحلة الثانية لاتفاقية الأجواء المفتوحة الموقعة في 2006، أبرم المكتب اتفاقية تعاون هي الأولى من نوعها على صعيد أوروبا مع الوكالة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية "Eurocontrol".

ويأتي هذا الإتفاق تتويجا للمجهودات الحثيثة المبذولة من طرف بلادنا منذ سنة 1996 في إطار المجموعة الجهوية للعمل التابعة لمنظمة الطيران المدني الدولي، وذلك عبر مختلف برامج الإستثمار وإعادة التأهيل المرتبطة بالربط المتعدد وملائمة التجهيزات على مستوى هذه الجهة.

في هذا الإطار، أطلق المكتب برنامجا استراتيجيا لتطوير الملاحة الجوية تحت إشراف الأطر الوطنية للمكتب المشهود بخبرتها وكفاءتها على المستوى الدولي.

وهكذا فقد أطلق المكتب منذ سنة 2007 برنامجا لتوسيع الطاقة الإستيعابية للفضاء الجوي المغربي، عبر استحداث قطاعات جغرافية وخلق طريق جوي جديد للربط المباشر في كل سنة ابتداء من سنة 2012، وصل عددها إلى ثلاثة في سنة 2015، وذلك في احترام تام

لمختلف المتطلبات المتعلقة بالسلامة الجاري بها العمل، ووفق منهجية تشاركية تتضمن طبقا للملحق 19 لمنظمة الطيران المدني الدولي جملة من الدورات التحسيسية والتكوينية عن طريق المحاكاة للمراقبين الجويين.

وبالمقارنة، فإن الطرق الجوية ذات الربط الجوي المباشر لبعض البلدان الأوروبية يتجاوز عددها المائة، علما أن هذه الخطوط تساهم بشكل كبير في تقليص انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون وفي الإقتصاد في تكلفة الملاحة الجوية ومدة التحليق بالنسبة لشركات الطيران.

في سياق آخر، يود المكتب أن يوضح أن امتحانات الكفاءة للمراقبين الجويين تخضع لإشراف ومراقبة المديرية العامة للطيران المدني، طبقا للمقتضيات الواردة في المرسوم الصادر عن وزير التجهيز والنقل عدد 02 -93 الصادر بتاريخ 22 يناير 2002.

في هذا الإطار، تنظم المديرية العامة للطيران المدني كل سنة امتحانات الكفاءة لفائدة المراقبين الجويين العاملين بالمكتب الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المرسوم السالف الذكر، وللإشارة فقد تجاوز معدل النجاح في الامتحانات التطبيقية في دورتها الأخيرة معدل 92,5 %.

وبخصوص رادار القرب بمطار مراكش المنارة وعلى عكس ما جاء في المقال فهو اليوم، وتطبيقا للتوجيهات الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي يوجد في مرحلة مراقبة تستغرق 7 أشهر قابلة للتمديد قبل اعتماده بصفة نهائية (انظر البلاغ الصحفي عدد 16/15 – www.onda.ma/Je-découvre-ONDA/Espace-presse/Communiqués-de-presse de l'ONDA).

وفيما يتعلق بالعلاقة مع الشركاء الاجتماعيين، فقد بادر المكتب منذ فبراير 2014 وفي إطار الخطوات التي اتخذها لاسترجاع الثقة مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين، إلى إرساء قنوات حوار اجتماعي سليم، مسؤول وجدي، عبر تنظيم جملة من اللقاءات منها عدد هام مع نقابة المراقبين الجويين.

وفي الختام، يتعين الإشارة إلى أن الانتخابات الأخيرة لمناديب المستخدمين التي أجريت مؤخرا قد تمت في مناخ شفاف وديموقراطي بدون تسجيل أي حادث يذكر، وهو ما شهد به المناديب المنتخبون خلال اللقاء الذي جمعهم مع المدير العام للمكتب بتاريخ 19 يونيو 2015، حيث أكد لهم بالمناسبة عزم المكتب الحفاظ على هذا المناخ الإيجابي عبر إرساء آليات حوار جدي ومسؤول.

النواصر، 23 يونيو 2015